Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 345-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.18

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of revenues and expenditures on the Iraqi GDP for the period (2010-2021)

Researcher: Hatem Karim Ahmed
College of Administration and Economics
Tikrit University
Hatem93.a@gmail.com

Prof. Dr. Abdul Razzaq Hamad Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University
abidalhamad@tu.edu.iq

Abstract:

The economic literature indicates that there is a reciprocal relationship between public revenues and public expenditures and the gross domestic product, so the research aims to measure the impact of public revenues and expenditures on the gross domestic product in Iraq for the period (2010-2021). The research started from the premise that the financial indicators represented by public revenues and expenditures Public has a positive effect on GDP, and the research concluded that an increase in revenue by one unit will lead to an increase in GDP by (0.360138). An increase in government expenditures by one unit will lead to an increase in GDP in the short term by 0.104876. The research recommends the need for the government to seek to diversify public revenues and not rely on a single resource and direct public expenditures towards service projects and infrastructure and to create an appropriate climate for the work of the private sector. Because the latter bears the responsibility to carry out the process of economic development and increase the gross domestic product.

Keywords: public revenues, public expenditures, and gross domestic product.

أثر الإيرادات والنفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

الباحث: حاتم كريم أحمد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أ.د. عبد الرزاق حمد حسين
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

تشير الادبيات الاقتصادية إلى أن هناك علاقة تبادلية بين الايرادات العامة والنفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي، لذا يهدف البحث إلى قياس أثر الايرادات والنفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2021) وأنطلق البحث من فرضية مفادها أن للمؤشرات المالية المتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة تأثير ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي، وتوصل البحث الى أن زيادة الإيرادات بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.360138)، إن زيادة النفقات الحكومية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الأمد القصير بمقدار (0.104876)، ويوصي البحث بضرورة قيام

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 345-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.18

الحكومة بالسعي إلى تنويع الايرادات العامة وعدم الاعتماد على مورد واحد وتوجيه النفقات العامة باتجاه المشاريع الخدمية والبنية التحتية وتهيئة المناخ الملائم لعمل القطاع الخاص لأنه هذا الأخير يقع عليه عاتق القيام بعملية التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

الكلمات المفتاحية: الايرادات العامة والنفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي.

المقدمة:

تعد الايرادات العامة والنفقات العامة أوجه النشاط المالي والاقتصادي الحكومي اللذان يلعبان دور حيوي في التأثير على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة، حيث يؤثران ويتأثران بمعظم المتغيرات الاقتصادية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ويشكل الناتج المحلي الاجمالي أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بحجم واتجاه الايرادات العامة والنفقات العامة، إلا أن العلاقة تختلف حسب توجه كل من الايرادات العامة والنفقات العامة وتكمن المشكلة في مدى تأثر الناتج المحلي بتلك المتغيرين خلال المدة المدروسة (2010-2021)، وتم دراسة تلك المؤشرات قياسيا لمعرفة المتغيرات ذات التأثير المباشر على الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

١. **أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث من دراسة أدوات الموازنة العامة ودورهم في دعم الاقتصاد العراقي وتأثيرهم على الناتج المحلي الاجمالي في العراق.
٢. **مشكلة البحث**: عدم التوازن بين الايرادات العامة والنفقات العامة قد ينعكس سلباً على الناتج المحلي الاجمالي.
٣. **فرضية البحث**: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للمؤشرات المالية (النفقات العامة والايرادات العامة) تأثير ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي في العراق.
٤. **هدف البحث**: إن الهدف من البحث يتمثل في قياس أثر الايرادات والنفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2010-2021).
٥. **منهج البحث**: أعتمد الباحث على المنهج الاحصائي اعتمادا على بعض الاختبارات القياسية لغرض استنباط النتائج.
٦. **البعد الزماني والمكاني للبحث**: البعد الزمني للبحث (2010-2021) وكان العراق بعداً مكانياً.

المبحث الثاني: الإطار النظري

١. **النفقات العامة:** تعرف النفقات العامة بأنها المبالغ المالية التي تقوم بصرفها الحكومة أو الجماعات المحلية بقصد تحقيق منفعة عامة، ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن استعمال مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع الحاجات العامة (عباس، ٢٠٠٥: ٦٥).

أو هي عبارة عن مبلغ مالي نقدي يصدره شخص معنوي عام أو من قبل الدولة أو إحدى هيئاتها بهدف تحقيق النفع العام (الخطيب، شامية، ٢٠١٨: ٥٦).

ويمكن تقسيم النفقات العامة حسب الوظيفة على: (الوردي، ٢٠٠٧: ١٢٠).

أ. **النفقات الاقتصادية**: وتتضمن الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية، مثل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، أي النفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية، كالطاقة والنقل، وأيضا مشاريع البنية الأساسية.

ب. **النفقات الاجتماعية:** تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية مثل النفقات التي تمنح للفئات المشمولة بالرعاية الاجتماعية أو الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود، وكذلك إشاعة التعليم ونشر الثقافة.

ج. **النفقات المالية**: وتخصص هذه النفقات من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

د. **النفقات الادارية**: عبارة عن النفقات التي تخصص لسير المرافق العامة للدولة والواجبة لقيام الحكومة بمسؤوليتها، وتتضمن الأمن والدفاع والعدالة والإدارة العامة والسفارات (التمثيل الدبلوماسي) وما شابه ذلك (الفراجي، ٢٠٢١: ٢١).

أما تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها فتشمل (العامري، الحلو، ٢٠٢٠: ٣٢):

أ. **النفقات العادية**: يقصد بها النفقات التي تتكرر سنوياً بشكل دوري ومنتظم مثل: رواتب الموظفين والنفقات الإدارية اللازمة لسير ادارة المرافق العامة.

ب. **النفقات غير العادية**: هي النفقات التي لا تتسم بالانتظام والدورية أي لا تتجدد كل سنة مثل نفقات إنشاء السدود والحروب والزلازل والفيضانات وغيرها من النفقات الاستثنائية.

٢. **الإيرادات العامة:** يقصد بها عبارة عن مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (ناشد، ٢٠٠٠: ٨٥).

وتعرّف بأنها الأموال التي تجنيها الدولة من مختلف المصادر والجهات من أجل تمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة (العامري، الحلو، ٢٠٢٠: ٥٠).

ويمكن تقسيمها على الآتي:

أ. **الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة** (الدليمي، ٢٠١٠: ٧٢)

❖ **الأيردات الأصلية:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من ايرادات ممتلكاتها.

❖ **الإيرادات المشتقة:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من خلال ما تقتطعه من ثروات الآخرين مثل الضرائب.

ب. **الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية** (الشلة،٢٠٠٥: ٥١)

❖ **الإيرادات العادية**: هي تلك الإيرادات التي تتكرر بصورة دورية في الموازنة خلال مدة زمنية متعاقبة كإيرادات أملاك الدولة والضرائب والرسوم.

❖ **الإيرادات غير العادية:** هي الإيرادات التي لا تتكرر في الموازنة العامة أي تكون استثنائية كالقروض أو الإصدار النقدي.

ج. **الإيرادات الاجبارية والإيرادات الاختيارية** (البرعي، ٢٠٠٥: ٢٠٥).

❖ **الإيرادات الاجبارية:** هي الإيرادات العامة التي تستعمل الدولة سلطتها السيادية في الحصول عليها، كالضرائب والرسوم والغرامات.

❖ **الإيرادات الاختيارية:** هي تلك الإيرادات التي لا يتم بها استعمال السلطة الاجبارية في الحصول على عليها مثل: إيرادات أملاك الدولة أو الإعانات.

٣. **الناتج المحلي الاجمالي GDP:**

هو عبارة عن جميع القيم المضافة الكلية المكتسبة في الفروع الاقتصادية داخل حدود البلدان الجغرافية بمساهمة ومساعدة عناصر الإنتاج المحلية وغير المحلية أي إنه يمثل بذلك مجموع قيمة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 345-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.18

الإنتاج الكلية من السلع والخدمات بعد أن نقوم بطرح قيمة الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات ومتطلبات الإنتاج منه، وهذا يعني أن (الحسناوي، ٢٠١١: ١٨٨):

الناتج المحلي الإجمالي = الإنتاج الكلي أو الإجمالي - مستلزمات الإنتاج

يعد الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات الموضحة للواقع الاقتصادي في بلد ما والمعبر عنه بصورة أرقام إحصائية، إذ يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة داخل البلد كافة خلال فترة زمنية معينه وعادةً ما تكون سنةً واحدة (شاني، ٢٠١١: ٤٠).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

اولاً. تحليل علاقة الايرادات العامة والنفقات العامة بالناتج المحلي الإجمالي: لغرض استقصاء أداء الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة وتكوين صورة واضحة له ومعرفة مدى أثر كل من الايرادات العامة والنفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي بعده أحد المتغيرات الاقتصاد الكلي والمقياس الأكثر شمولاً في قياس اداء الاقتصاد. لذلك سنتناول الايرادات العامة والنفقات العامة وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2010-2021) من خلال الجدول الآتي:

الجدول (١): الايرادات العامة والنفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2010-2021 (مليون دينار)

السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو (%)	النفقات العامة	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو (%)
2010	68,079,444	-	70,134,200	-	162,064,566	-
2011	99,998,776	46.9	78,757,665	12.2	217,327,107	34.1
2012	119,466,403	19.5	105,139,665	33.5	254,225,491	17
2013	113,767,395	(4.8)	119,127,555	13.3	273,587,529	7.6
2014	105,386,623	(7.4)	125,321,075	5.2	266,332,655	(2.7)
2015	66,470,252	(37)	84,693,526	(32.4)	194,680,972	(26.9)
2016	54,409,270	(18.1)	67,067,434	(20.8)	196,924,142	1.2
2017	77,335,955	42.1	75,490,115	12.6	221,665,710	12.6
2018	106,569,834	37	80,873,188	7.1	268,918,874	21.3
2019	107,566,995	1	111,723,522	38.1	276,157,868	2.7
2020	63,199,689	(41.2)	76,082,442	(30.1)	219,768,798	(20.4)
2021	109,081,464	72.6	102,849,659	31.7	301,439,534	37.1

المصدر: وزارة المالية الدائرة الاقتصادية إحصائيات لسنوات مختلفة (2010-2021).
البنك المركزي، بيانات الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة (2010-2021).

يتضح من خلال الجدول السابق أن الايرادات العامة في عام 2010 بلغت (68,079,444) مليون دينار وبلغت النفقات العامة (70,134,200) مليون دينار بينما بلغ الناتج المحلي (162,064,566) مليون دينار وفي عام 2011 ارتفعت الايرادات العامة إلى (99,998,776) مليون دينار بمعدل نمو(46.9%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام عالميا وارتفاع العوائد النفطية

وارتفعت النفقات العامة وبلغت (78,757,665) مليون دينار بمعدل نمو (12.2%) ليرتفع معهم على التوالي أيضا الناتج المحلي الاجمالي وبلغ (217,064,566) مليون دينار بمعدل نمو (34.1%) وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين كل من النفقات والايرادات كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي متغير تابع، وبعد ذلك في عام 2015 تراجعت الايرادات العامة إلى (66,470,252) مليون دينار بمعدل نمو سالب (37-%) لتتراجع على التوالي النفقات العامة إلى (84,693,526) مليون دينار بمعدل نمو سالب (32.4-%) وتراجع أيضا الناتج المحلي الاجمالي الى (194,680,927) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (26.9-%)، وذلك بسبب انكماش السيولة العامة بفعل انخفاض الايرادات النفطية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط الخام الى دون (50) دولار للبرميل الواحد، بينما في عام 2021 ارتفعت الايرادات العامة إلى (109,081,464) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي عن سابقتها (72.9-%) وارتفعت أيضا النفقات العامة إلى (102,849,659) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (31.7-%) وارتفع على التوالي الناتج المحلي الاجمالي إلى (301,439,534) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (37.1)، بسبب ارتفاع اسعار النفط ورفع الحظر بسبب جائحة كورونا وعودة النشاط الاقتصادي من جديد.

ثانياً. قياس أثر الايرادات والنفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي: يتم هنا قياس العلاقة بين المتغيرات المؤثرة (الإيرادات العامة والنفقات العامة) ومعرفة تأثيرها على المتغير المتأثر (الناتج المحلي الاجمالي)، المستعملة في الأنموذج (NARDL)، لذلك يتطلب العديد من الاختبارات قبل الدخول إلى الأنموذج المستعمل في قياس تلك العلاقة وتحليلها من حيث معرفة سكون السلاسل الزمنية عند مستواها الأصلي أو الفرق الأول لها ومعرفة مدة الإبطاء المثلى، ومن ثم العمل على تفسير العلاقة قصيرة وطويلة الأمد إن وجدت ومدى تأثير تلك المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في حالة انخفاض أو ارتفاعها من خلال استعمال نموذج الانحدار الذاتي غير المتماثل وذلك من خلال استعمال البرنامج القياسي (E-views9) ونتيجة لقلة المشاهدات نتيجة لصغر السلسة المستعملة الممتدة من (2010-2021) التي تتمثل بإحدى عشرة مشاهدة فقط (obs=12) لذلك لا يمكن قياس العلاقة على عدد مشاهدات قليلة وبذلك تم تحويل السلسلة الزمنية من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية لتصبح عدد المشاهدات (obs=48) إذ تم تحويل البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية وذلك من خلال (Quadratic)التربيعية.

وبشكل مبدئي يتم توضيح المعادلة المعتمدة في إعداد الانموذج القياسي المستعمل في تطبيق منهجية (NARDL)

GDP= F (RE_POS, RE_NEG, EX_POS, EX_NEG)

GDP= الناتج المحلي الاجمالي

RE_POS = الأثر الايجابي للإيرادات

RE_NEG = الأثر السلبي للإيرادات

EX_POS = الأثر الإيجابي للنفقات

EX_NEG = الأثر السلبي للنفقات

١. نتائج اختبار السكون:

أ. **اختبار جذر الوحدة:** يتضح من الجدول رقم (١٤) نتائج السكون للسلاسل الزمنية المستعملة في الانموذج وذلك وفقاً لاختباري ديكي فولر الموسع وفيليبس- بيرون وكما يأتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 345-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.18

الجدول (٢): اختبار السكون- ديكي فولر المطور

Variable	المستوى			الفرق الاول			المتغير
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	
	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	
GDP	0.2450	0.4480	0.8371	0.0000	0.0000	0.0000	الناتج المحلي الاجمالي
REV	0.2106	0.4847	0.6518	0.0000	0.0000	0.0000	الايرادات العامة
EXP	0.2266	0.5164	0.6698	0.0000	0.0000	0.0000	النفقات العامة

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views9.

يتضح من الجدول رقم (٢) اختبار ديكي فولر الموسع لمتغيرات الدراسة المستخدمة أن كلاً من (الناتج المحلي الاجمالي، الإيرادات العامة، النفقات العامة)، أن السلاسل الزمنية للمتغيرات جميعها لم تكن ساكنة عند مستواها الأصلي (At Level) واستقرت عند الفرق الأول (At First Difference)، ويتضح من الجدول رقم (٣) نتائج السكون وفقاً لاختبار فيليبس بيرون وهي كذلك توضح أن البيانات جميعها لم تكن ساكنة عند مستواها الأصلي (At Level) واستقرت عند الفرق الأول (At First Difference)، إذ كانت نتائج اختبار فيليبس بيرون كما يأتي في الجدول رقم (٣):

الجدول (٣): اختبار السكون- فليبس بيرون

Variable	المستوى			الفرق الأول			المتغير
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	
	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	
GDP	0.2323	0.4200	0.8391	0.0000	0.0000	0.0000	الناتج المحلي الاجمالي
REV	0.1718	0.4225	0.6518	0.0000	0.0000	0.0000	الايرادات العامة
EXP	0.1919	0.4640	0.6698	0.0000	0.0000	0.0000	النفقات العامة

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views9.

وبما أن السلاسل الزمنية جميعها قد استقرت في فرقها الأول فقد استوفت شروط الانموذج الانموذج القياسي للانحدار غير الخطي أو غير المتماثل (NARDL) والمتمثلة بسكون السلاسل الزمنية جميعها عند المستوى أو عند الفرق الأول أو خليط فيما بينهما.

٢. **سلامة الانموذج القياسي:** بشكل مبدئي يجب التعرف على سلامة الانموذج القياسي المستعمل قبل الدخول إلى اختبارات الانموذج وقياس العلاقات فيه وتحليل نتائجه وهذا ما يوضحهُ الجدول رقم (٤) وكما يأتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 345-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.18

الجدول (٤) سلامة الأنموذج القياسي NARDL

R-squared	0.983080	**Durbin-Watson stat**	1.817171
F-statistic	232.4013	**Prob (F-statistic)**	0.000000

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views9.

يتضح من الجدول رقم (٤)، أن النموذج خالٍ من مشكلة الانحدار الزائف، فبالرغم من قيمة معامل التحدي (R-squared) مرتفعة بلغت 0.983080، فهذا يعني أن التغيرات في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) كانت نتيجة التغيرات في المتغيرات المستقلة (الإيرادات الكلية والنفقات الكلية) وهذا يعني أن هنالك متغيرات أخرى تؤثر على النموذج بنسبة أقل من 2%، إلا أن قيمة دوربن-ووتسون (D-W) كانت 1.817171 وهي أكبر من قيمة معامل التحديد وتشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وأن احتمالية (F) بلغت 0.000000 وهي ذات معنوية عالية جداً وتشير إلى أن النموذج مقبول.

٣. **اختبار التكامل المشترك:** يوضح اختبار التكامل المشترك علاقة التكامل المشترك غير المتماثل بين المتغير التابع من جهة والمتغيرات المستقلة من جهة أخرى وذلك من خلال مقارنة قيمة (F-statistic) مع الحدود الدنيا والعليا عند مستوى احتمالية 5%، وإن عدم وجود تكامل مشترك لن يقودنا إلى قياس العلاقة طويلة الأجل، إذ إن اختبار التكامل المشترك ووجوده شرط من شروط العلاقة طويلة الأجل، والجدول رقم (٥) يوضح لنا نتائج التكامل المشترك كما يأتي:

الجدول (٥): اختبار الحدود للتكامل المشترك الغير متماثل وفق منهجية NARDL

ARDL Bounds Test
Date: 06/02/22 Time: 20:22
Sample: 2010Q3 2021Q4
Included observations: 46
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	**Value**	**K**
F-statistic	1.324052	4
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views9.

يتضح لنا من الجدول رقم (٥) اختبار الحدود (I0 Bound) و(I1 Bound) عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المؤثرة (الإيرادات العامة والنفقات العامة) والمتغير المتأثر (الناتج المحلي الاجمالي) فالنتائج توضح من خلال اختبار الحدود قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي توضح عدم وجود علاقة (تكامل مشترك غير متماثلة Bound test) ورفض الفرضية الصفرية (H_1) التي تنص على وجود علاقة (تكامل مشترك غير متماثلة Bound test) وهذا ما

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 345-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.18

تؤكده قيمة (F) المحتسبة إذ بلغت قيمتها (1.324052) وهي أصغر من الجدولية للحدِّ الأعلى للمعلمة I(1) Bound التي بلغت (3.49) وأصغر بكثير من قيمة الحد الأدنى I(0) Bound البالغة (2.56) عند مستوى معنوي (5%)، والتفسير الاقتصادي لعدم وجود تكامل مشترك غير المتماثل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا يتطابق مع الفرضيات الاقتصادية، ولكنهُ ينطبق مع واقع الاقتصاد العراقي، فزيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم زيادة نفقاتها لن تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في أغلب الأحيان وذلك لأن أغلب هذه النفقات توجه إلى الاستيرادات من العالم الخارجي نتيجة لضعف الجهاز الانتاجي في العراق وعدم وجود مرونة لهُ، أي إنه لا يستجيب للزيادة في الطلب على السلع والخدمات، وإن الإيرادات الحكومية تعتمد بشكل كبير جداً يصل إلى أكثر من 90% على الإيرادات النفطية من جهة وعلى انخفاض أسعار النفط وارتفاعها من جهة أخرى، أي إن الإيرادات النفطية في العراق تتأثر بشكل مباشر بالعالم الخارجي والأزمات العالمية ومنها أزمة كورونا.

وهذه النتيجة لن تقودنا إلى تطبيق نموذج تصحيح الخطأ في الأمد الطويل، إذ إن التكامل المشترك هو أحد شروط العلاقة طويلة الأجل، ولكن سنتأكد في المبحث نفسه من وجود العلاقة قصيرة الأجل.

٤. **نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية NARDL:** يحتوي نموذج تصحيح الخطأ في الجدول رقم (٦) على معلمات الأجل القصير وعدم احتوائه على معلمات الأجل الطويل وذلك لعدم وجود علاقة تكامل مشتركة بين المتغيرات التي تتضح من الجدول رقم (٥) ومن ثم فإن الجدول رقم (٦) سيوضح أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وكما يأتي:

الجدول (٦): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير) وفق منهجية NARDL

NARDL Cointegrating
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1)
Date: 06/02/22 Time: 20:36
Sample: 2010Q1 2021Q4
Included observations: 46

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(REVENUES_POS)	0.360138	0.024844	14.496243	0.0000
D(REVENUES_NEG)	0.204275	0.092270	2.213876	0.0333
D(EXPENSES_POS)	0.104876	0.033236	3.155478	0.0032
D(EXPENSES_NEG)	0.172719	0.099037	1.743983	0.0897

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views9.

يتضح من الجدول رقم (٦) تقدير المعلمات ذات الأجل القصير بالنسبة لنموذج الدراسة، إذ يتضح من النتائج إن هنالك علاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فبالإمكان إظهار العلاقة القصيرة من نموذج (NARDL)، وإن نتائج (Wald test) مطابقة لنتائج (NARDL)، وتشير إلى وجود علاقة قصيرة الأجل، ولكن هذه العلاقة غير خطية (غير متماثلة).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 345-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.18

إن زيادة الإيرادات بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.360138) مليار دولار، وهي علاقة حقيقة وهذا ما توضحهُ الاحتمالية التي كانت قيمتها (0.0000) وهي أقل من 5%، وأن انخفاض الإيرادات بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.204275) وكانت احتماليتها أقل من 5% إذ بلغت (0.0333).

يتضح من الجدول (٦) العلاقة قصيرة الأجل بين زيادة النفقات الحكومية والناتج المحلي الاجمالي وانخفاضها إذ إن زيادة النفقات الحكومية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الأمد القصير بمقدار (0.104876) وإن احتماليتها كانت أقل من 5% بلغت (0.0032)، ومن ثم يتم قبول الفرضية البديلة التي تنصُّ على وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغير المستقل (زيادة وانخفاض الإيرادات وزيادة النفقات) والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، وقبول فرضية العدم التي تنصُّ على عدم وجود علاقة بين انخفاض النفقات من جهة والناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى وذلك كون احتماليتها أكبر من 5%، بلغت (0.0897) ومن ثم عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين الناتج المحلي وانخفاض النفقات، أي إن انخفاض النفقات متغير غير مؤثر في الانموذج القياسي، وللتأكد من تأثير المتغيرات في حالة الانخفاض أو الارتفاع نعمل على إجراء اختبار الـ wald-test وكما يأتي:

٥. **اختبارات جودة النموذج:** تتضمن اختبارات جودة نموذج NARDL ثلاث اختبارات رئيسة لمعرفة جودة النموذج من خلال اختبار المشاكل الاحصائية ومنها:

أ. **التوزيع الطبيعي للبواقي:** يوضح هذا الاختبار توزيع البواقي في الانموذج المستعمل في الدراسة/ ويعتمد هذا الاختبار على القيمة الاحتمالية لـ (Jarque-Bera) فإذا كانت الاحتمالية أكبر من 5% نقوم بقبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً، ونقبل الفرضية البديلة التي تنصُّ على أن بواقي النموذج لا تتوزع توزيعاً طبيعياً إذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر من 5%، وقد كانت النتيجة المبينة في الشكل رقم (١) توضح أن بواقي الأنموذج لا تتوزع توزيعاً طبيعياً وذلك لأن الاحتمالية بلغت (0,000000) وهي أصغر من 5%.

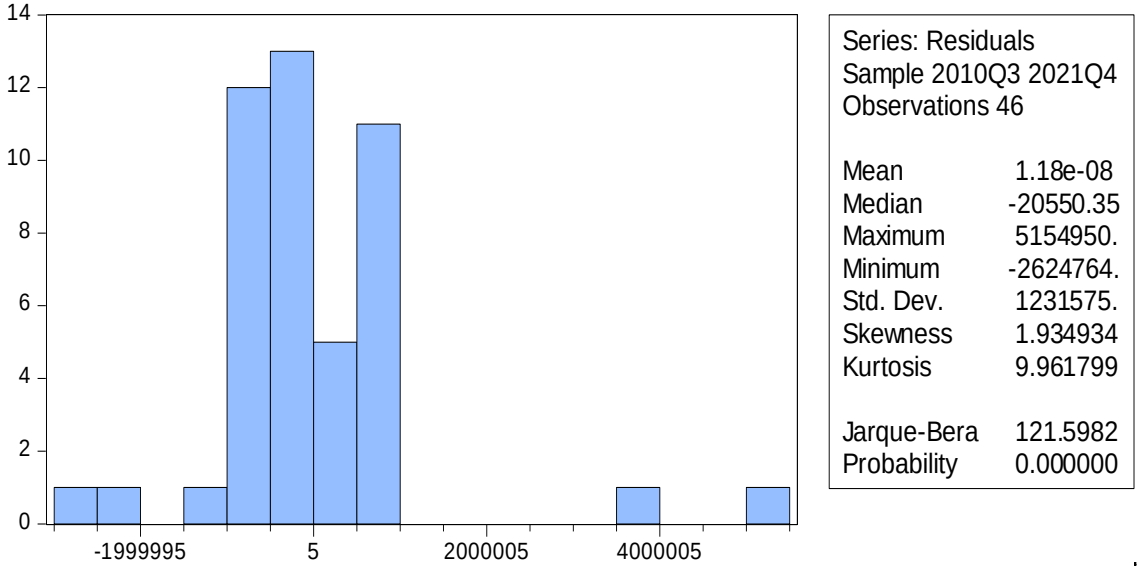

الشكل (٩): التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج

المصدر: مخرجات برنامج E-Views9

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 345-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.18

ب. **اختبار مشكلة ثبات تجانس التباين:** هناك العديد من الاختبارات التي توضح تجانس تباين الأخطاء أو عدم التجانس، ومن بينها اختبار (ARCH) الذي يعتمد على القيمة الاحتمالية (Prob Chi-Square) وكانت النتائج في الجدول رقم (٧) كما كالآتي:

الجدول (٧): اختبار مشكلة ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.072483	Prob. F (1,43)	0.7890
Obs*R-squared	0.075726	Prob Chi-Square (1)	0.7832

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views9.

يتضح من الجدول رقم (٧) احتمالية مربع كأي (Prob Chi-Square) البالغة (0.7832) ومن خلال هذه النتيجة التي بلغت أكبر من 5% تقبل الفرضية التي تنصُّ على عدم وجود مشكلة في اختبار ثبات تجانس التباين، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج يحتوي على مشكلة في ثبات تجانس التباين.

ج. **اختبار الارتباط الذاتي:** يوضح اختبار الارتباط الذاتي مشكلة الارتباط الذاتي من عدمه الذي يعتمد على احتمالية مربع كأي (Prob Chi-Square)، والجدول رقم (٨) يوضح اختبار الارتباط الذاتي للأنموذج وكما يأتي:

الجدول (٨): اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.498616	Prob. F(1,39)	0.4848
Obs*R-squared	0.646119	Prob. Chi-Square(2)	0.4215

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views9.

يتضح من الجدول رقم (٨) احتمالية مربع كأي (Prob Chi-Square) البالغة (0.4215) ومن خلال هذه النتيجة التي بلغت أكبر من 5% نقبل الفرضية التي تنص على عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي، ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص على أن النموذج يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي.

٦. **اختبار استقراريه الأنموذج (Stability Test):** يوضح اختبار الإستقرارية أن النموذج يكون مستقراً أو غير مستقر من خلال الاعتماد على اختباري كلٍّ من اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، إذ يتضح أن الخطوط الحمراء هي الحدود الحرجة عند مستوى معنوي 5%، وتوضح السلسلة الزرقاء المجموع التراكمي للمتبقيات، وإن الاستقرار للنموذج يعتمد على أن تكون البواقي الأنموذج داخل الحدود الحرجة الحمراء، لذا يتضح بأن الأنموذج كان يمتلك استقراريه عالية خلال مدة الدراسة يوضحها الشكل رقم (٢) وكالآتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 345-357
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.18

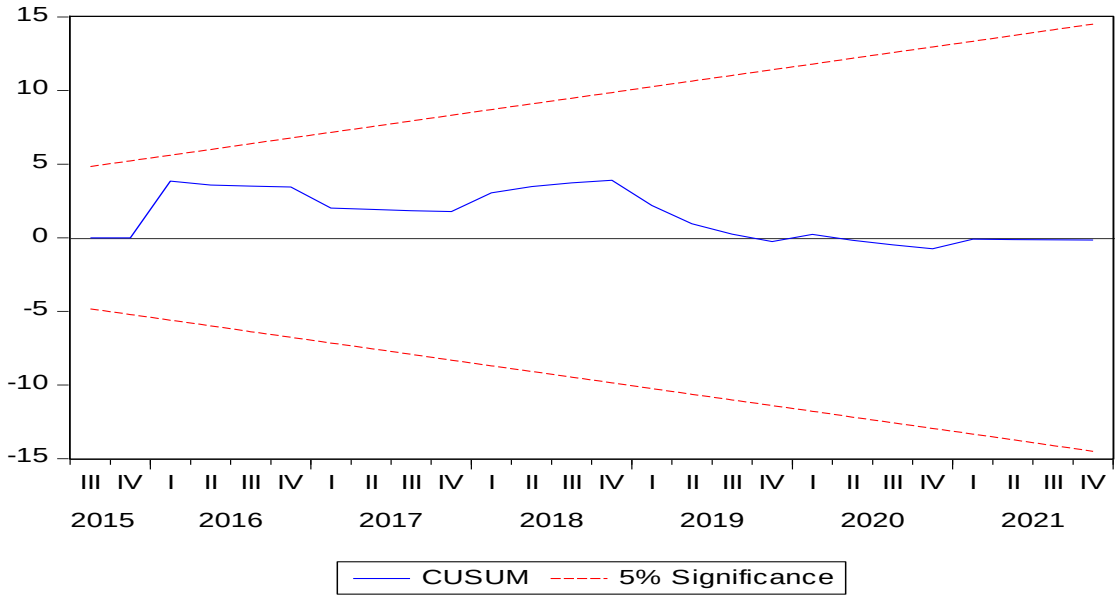

الشكل (٢): اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum

المصدر: مخرجات برنامج E-Views9.

أما الشكل رقم (٣) فيتضح من خلالهُ المجموع التراكمي لمربعات البواقي، التي يتضح من خلالها بأن مربعات البيانات المستعملة في الأنموذج في الشكل رقم (٢) غير مستقرة خلال مدة الدراسة، وذلك لأن مربعات البواقي خارج الخطوط الحمراء التي تمثل الحدود الحرجة عند مستوى 5% كما يأتي:

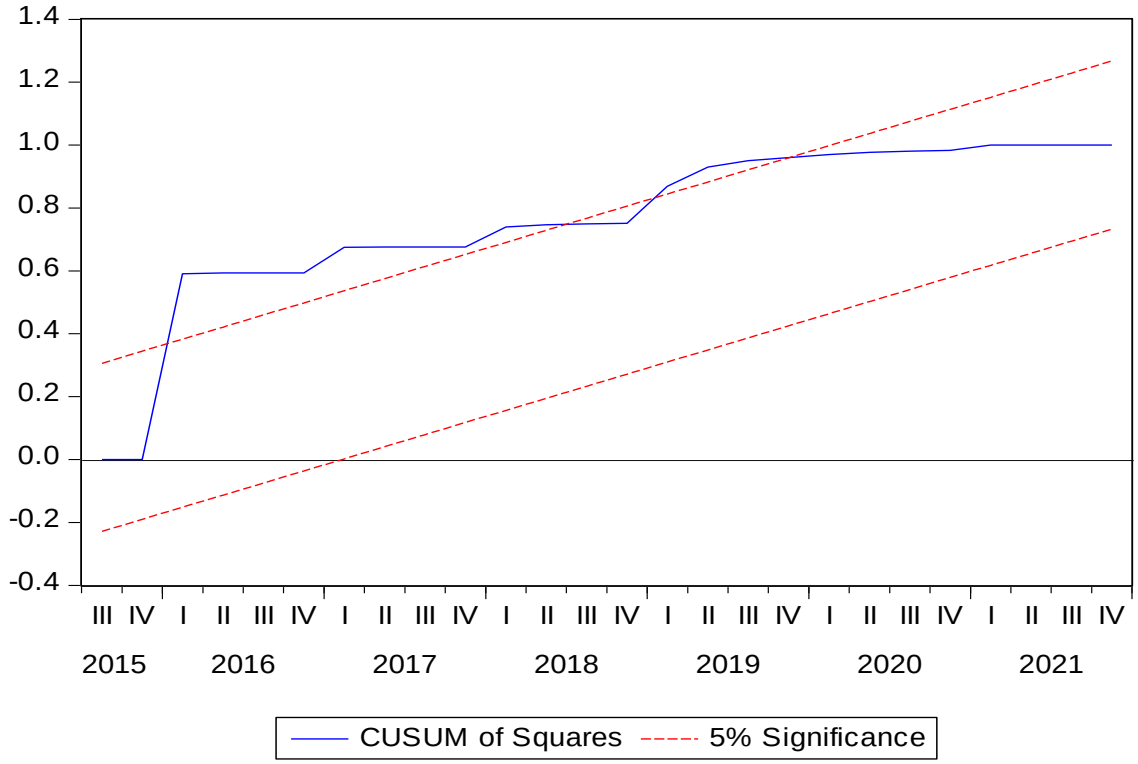

الشكل (٣): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares

المصدر: مخرجات برنامج E-Views9.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. إن السلاسل الزمنية جميعها كانت غير ساكنة عند المستوى وأصبحت ساكنة عند الفرق الأول، ويشير اختبار سلامة الانموذج إلى عدم وجود مشكلة الانحدار الزائف في السلاسل الزمنية وبهذا النتائج تحاكي جميعها واقع الاقتصاد العراقي.

٢. يشير اختبار التكامل المشترك إلى عدم وجود تكامل مشترك غير متماثل (غير خطي) بين المتغيرات المستقلة (الإيرادات، النفقات) والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، وذلك لأن قيمة F-statistic بلغت (1.3) وهي أقل من الحدود العليا والدنيا للمعلمات عند مستوى 5%.

٣. إن زيادة النفقات الحكومية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الأمد القصير بمقدار (0.104876) وإن احتماليتها كانت أقل من 5% بلغت (0.0032).

٤. يتضح أن زيادة الإيرادات بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.360138)، وهي علاقة حقيقة وهذا مأ توضحهُ الاحتمالية التي كانت قيمتها (0.0000) وهي أقل من 5%

٥. إن انخفاض الإيرادات بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.204275) وكانت احتماليتها أقل من 5% بلغت (0.0333).

ثانياً. التوصيات:

١. في ظل انخفاض الايرادات العامة والزيادة الملحوظة في النفقات العامة خلال مدة الدراسة في العراق يجب على الحكومة ترشيد الأنفاق العام وأن تتجه إلى تنويع حصيلة الايرادات العامة والتنويع في الانتاج لزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

٢. على الحكومة السعي إلى تنويع الايرادات العامة وعدم الاعتماد على مورد واحد وتوجيه النفقات العامة باتجاه المشاريع الخدمية والبنية التحتية وتهيئة المناخ الملائم لعمل القطاع الخاص لأن هذا الأخير يقع عليه عاتق القيام بعملية التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

٣. التنسيق وضبط العلاقة بين كل من الانفاق العام والايرادات العامة وفق ما يعرف بعقلنة السياسة المالية حتى يتم الاستفادة من الفائض والحد من العجز قدر المستطاع من أجل رفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي.

المصادر:

١. البرعى، عزت عبد الحميد، (٢٠٠٥)، مبادئ الاقتصاد المالي، المالية العامة، الطبعة الولاء للطبع والتوزيع، مصر.

٢. الخطيب، خالد شحاذة، شامية، أحمد زهير، (٢٠١٦)، أسس المالية العامة، دار الوائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الاردن.

٣. العامري، سعود جأيد مشكور، الحلو، عقيل حميد جابر، (٢٠٢٠)، مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.

٤. عباس، محرزي محمد، (٢٠٠٥)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عنكوب، الجزائر.

٥. ناشد، سوزي عدلي، (٢٠٠٠)، الوجيز في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديد للنشر، السكندرية، مصر.

٦. الوادي، محمود حسين، (٢٠٠٧)، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

الرسائل والأطاريح:

١. الدليمي، جمال فالح علي، ٢٠١٠، (الضوابط الدستورية والقانونية للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة من باب الإيرادات)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الاردن.
٢. شاني، سلام كاظم، ٢٠١١، (تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٩، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، كربلاء.
٣. الشلة، علاء محمد عبد الحسين، ٢٠٠٥، (محددات الإيرادات العامة في فلسطين)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين.
٤. الفراجي، بدر عامر أحمد مخلف الفراجي، ٢٠٢١، (تحليل وقياس أثر الموازنة العامة على التنمية البشرية المستدامة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
٥. سحنون، فاروق، ٢٠١٠، (قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سطيف.

المجلات والبحوث المنشورة:

١. البنك المركزي العراقي، بيانات الإيرادات العامة ٢٠١٠-٢٠٢١.
٢. البنك المركزي العراقي، بيانات الناتج المحلي الاجمالي العامة ٢٠١٠-٢٠٢١.
٣. مهدي، فراس محمود، عزيز، خليل أسماعيل، تحليل العلاقة بين النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٥٤، العراق ٢٠٢١.
٤. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بيانات النفقات العامة ٢٠١٠-٢٠٢١.